

طلبات العارضة بين الخصوم أولاً ما هي الطلبات العارضة كل طلب نال تاريخاً للطلب الأصلي المفتح للخصومه وهو طلب عارض سوء قدمه المدعي او قدمه المدعي عليه في مواجهة بعضهما في الطلبات الإضافية) وهذه الطلبات موجهة إلى المدعي تقديمها إلى محكمه أول درجة بعد تقديم طلبه الأصلي إليها فهي تسمى ((الطلبات الإضافية)) وهذه الطلبات موجهة إلى المدعي عليه وبالتالي لا يسمح القانون للمدعي بتقديم طلبات عارضه إلا تلك التي تتمحور حول الطلب الأصلي بصورة او بأخرى \*مفرداتها\*المادة 124 المرافعات أجازت للمدعي أن يقدم أمام محكمة أول درجة الطلبات العارضة التالية \*أولاً\* الطلب الذي يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوع لمواجهة ظروف طرأت او تبيّنت بعد رفع الدعوة وبالتالي يجوز للمدعي الذي طلب الحكم بوقف الأعمال الجديدة أن يعدل طلبه إلى طلب الحكم بمنع التعرض إذا كان العمل الذي طلب وقفه لم يعد مجرد عمل تمهدى إنما أصبح تعرضاً بالفعل كما يجوز مثلاً لمن طلبه حكماً بتعويض 40,000 جنيه أن يعدل طلب إلى طلب الحكم بتعويض قدره 50,000\* ثانياً\*ثالثاً\*رابعاً\*الطلب المستعجل أي طلب الامر بإجراء وقتى أو تحفظي كطلب المدعي تعين حارس على العين المتنازع عليها بعد أن طلب أصلياً ثبوت ملكيته لها فالطلب الذي يقدم لمحكمة الموضوع تبعاً للدعوى الموضوعية هو طلب عارض\* خامساً\*الطلب الذي تاذن المحكمة بتقديمه ويكون مرتبط بالطلب الأصلي فيجوز مثلاً للمؤجر الذي طلب أصلياً التزام المستأجر بالأجر المختلفة أن يطلب عارضاً الزامه بدفع مبلغ آخر مقابل انتفاع بالعين بعد انتهاء عقد إيجارها كما يجوز مثلاً لمن اشتري قطعة أرض من بائعين أحدهما قاصر وطلب أبطال العقد بالنسبة لهذا القاصر ورد الثمن الذي دفع له أن يطلب عرض الحكم بصحة ونفاذ العقد بالنسبة للبائع الآخر وقبول الطلب والعارض في هذه الحالة مقيد بامررين 1/ وجود ارتباط بينه وبين الطلب الأصلي 2/ استئذن المحكمة في تقديمها وللمحكمة سلطة تقديرية في هذا الشأن في الأمثلة المتقدمة يقوم الطلب العارض على سبب مختلف عما يقوم عليه الطلب الأصلي وليس بينهما سوى مجرد صلة ارتباط الفرع الثاني \*الطلبات العارضة من المدعي عليه\* تسمى \*الطلبات المقابلة\* او دعاوى المدعي عليه وهي تقدم في مواجهة المدعي أمام محكمة أول درجة ولا يسمح القانون للمدعي عليه بتقديم طلبات عارضه إلا تلك التي تتمحور حول الطلب الأصول بتصوره او بأخرى الطلبات العارضة من المدعي عليه 2/1 طلب الحكم له بالتعويض عما لحقه من ضرر من الدعوى الأصلية او من إجراء فيها فمحكمة الدعوى الأصلية هي أقدر المحاكم وأصلاحها لتقدير هذا الضرر فنصت المادة 188/1 مرفقات على انه ((يجوز للمحكمة ان تحكم بالتعويضات مقابل النفقات الناشئة عن دعوى او دفاع قصد بهما الكيد))3/ أي طلب عرض يترتب على إيجابته الا يحكم للمدعي بطلباته كلها أربع بعضها او أن يحكم له بها مقيداً لمصلحة المدعي عليه فإذا كان المدعي قد طلب الحكومة بتنفيذ عقد فإنه يجوز للمدعي عليه أن يطلب فسخ او أبطال الحكم 5/ أي طلب عارض تاذن المحكمة للمدعي عليه بتقديمه ويكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية فإذا كان المدعي قد طلب الحكم بثمن المبيع فإنه يجوز للمدعي عليه أن يطلب الحكم بتسليمه المبيع ويتوقف قبول هذا الطلب والعارض على امررين اولهما ان تاذن المحكمة بتقديمه وأن يكون الطلب مرتبطة بالدعوى الأصلية\*الفرع الثالث\*الطلبات العارضة بالنسبة للغير وتنقسم إلى الإدخال وتدخل \*اختصار الغير\*أجازة المادة 117 مرافعات ((الشخص أن يدخل في الإجراءات من كان يصبح اختصاماً فيما عدا رفعها ويكون ذلك بالإجراءات المعتاده لرفع الدعوى قبل الجلسة مع مراعاة حكم المادة 66)) وهو طلب عارض على الدعوى الأصلية ويترتب عليه اتساع نطاق القضية ويشترط لقبول الطلاب أن يكون هناك مصلحة من وراء إدخاله في الدعوة او مصلحة في صدور الحكم في مواجهة المختصم وفقاً للمادة 126 مرافعات ((إنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوة منضماً لأحد الخصوم او طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى)) ويسمى في هذه الحالة بالتدخل ال اختياري نسبة إلى تدخل الغير با اختياره في دعوى قائمة دون أن يكلفه أحد من خصومها بالتدخل فيها وتدخل طريقان بحسب حصوله قبل الجلسة او في الجلسة فإنه له أيضاً نوعان يحسب الغاية منه بالنسبة للمتدخل وذلك كما يلي \*أولاً التدخل الاختصاصي\* ويترتب على ذلك من آثار إجرائية أولاً / فله أن يبدى أي طلبات او دفوع ولو لم يكن المدعي قد تمسك بها تانياً / وهو يتحمل مصاريف تدخله إذا حكم بعدم قبول تدخل او برفض طلبات بينما يحكم له بهذه المصاريف إذا كسب الدعوى ثالثاً/ إذا تنازل المدعي الأصلي عن دعواه او ترك الخصومة بذلك لا يؤثر على طلب المتدخل اختصاماً فتظل دعواه قائمة للنظر فيها\* تانياً التدخل النضامي\*